مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد: 4 (رت 66) السنة: 2022

تداعيات النزاع الإماراتي–الإيراني على العلاقات الخليجية الإيرانية (1971–2018)

The repercussions of the UAE–Iran dispute on the Gulf-Iranian Relations (1971–2018)

مصطفى بشراوي[1]

مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الجزائر 03

bachraouimestapha@gmail.com

تاريخ الوصول 0202/02/25 القبول 2021/12/23 النشر على الخط 2022/05/10

Received 25/02/2020 Accepted 23/12/2021 Published online 10/05/2022

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المشكلة الحدودية العالقة بين دولتي الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) والذي يتركز في منطقة جيوستراتيجية هامة كون هذه الجزر تشكل شريان مائي و ملاحي هام يربط بين كل من آسيا وإفريقيا وأوروبا وتمر أكثر من 80% صادرات نفط الشرق الأوسط عبر مضيق هرمز بشواطئ الجزر الثلاث، بالإضافة لمختلف المزايا العسكرية والاقتصادية التي لا تقل أهمية، ومن هنا تكون إشكالية الدراسة: فيما تتمثل حجج وأسانيد كل من الإمارات وإيران تجاه مشكلة الجزر الثلاث، وما تأثير النزاع على العلاقة بين دول الخليج العربية وإيران؟.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الموقف الإماراتي بشأن ملكية الجزر يحظى بدعم إقليمي ودولي، كما أن استمرار النزاع ستكون له تداعيات خطيرة على العلاقة بين دول الخليج العربية وإيران.

الكلمات المفتاحية: جزر ثلاث، إمارات، إيران، خليج، تداعيات.

Abstract:

The study aims to highlight the outstanding border problem between the UAE and Iran around the three islands which is concentrated in an important geostrategic region as these islands form a belt linking Asia, Africa and Europe and passes more than 80% of the oil exports of the East. The middle through the Strait of Hormuz through the shores of the three islands, hence the problem of the study: What are the arguments of the UAE and Iran on the problem of the three islands, and what is the impact of the dispute on the relationship between the Gulf Arab states and Iran?.

The study concluded that the UAE proposal enjoys regional and international support, and that the continuation of the conflict will have serious implications for the relationship between the Gulf Arab states and Iran.

Keywords: three Islands; Emirates; Iran; Gulf; repercussion.

(1) المؤلّف المرسل: **مصطفى بشراوي** البريد الإلكتروني: **bachraouimestapha@gmail.com**

مقدمة:

عبر التاريخ، أثارت النزاعات الحدودية التي لم يتم تسويتها التوتر بين الدول وأدت في الغالب إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي فضلا عن تداعياتها الدولية، ويشكل النزاع حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) أحد أبرز المشكلات الحدودية المستعصية كونه يتركز في منطقة استراتيجية حساسة تشكل تماسا بين دولتي الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فضلا عن مختلف المزايا العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية التي لا تقل أهمية.

فمنذ سنوات والنزاع بين دولة الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث يشد الباحثين من مختلف أنحاء العالم لعدة أسباب؛ فمنهم من يرى فيه انعكاساً لتقلبات السياسة الدولية، ومنهم من يرى أنه ترجمة لصراع تاريخي بين العرب والفرس، وهناك من يرى أن موضوع الجزر ما هو إلا ردة فعل لعوامل السياسة الداخلية في كل من إيران والعالم العربي، لكن الواقع هو أن مسألة الجزر تسترعي الاهتمام لأنه من النزاعات الحدودية الموثقة توثيقا جيدا، فكلا الدولتين؛ الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية تستند إلى مصادر رئيسية عبارة عن مخطوطات ورسائل وخرائط يعود بعضها لأكثر من مئة سنة، هذا بالإضافة إلى أنه إذا لم يتم إيجاد الحلول اللازمة لهذا النزاع الحدودي سيكون له انعكاسات سلبية على العلاقة بين دولتي الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة، مما سيكون له تداعيات على العلاقة بين دول الخليج العربية وإيران من جهة أخرى، مما قد يشكل مدخلا إلى مرحلة جديدة من التوتر في المنطقة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في متغيراتها، بدأً بدراسة أثر النزاع الإماراتي الإيراني على العلاقة بين الدولتين "كمتغير مستقل" والذي يعتبر مسببا لحالة اللا استقرار في المنطقة التي هي نتيجة للتدهور في العلاقات الخليجية الإيرانية "متغير تابع"، كما سنسعى في هذه الدراسة للتطرق لأهمية الجزر لكلا الدولتين بشقيها الاقتصادي والاستراتيجي كون هذه الجزر تعتبر كبوابة لمضيق هرمز في منطقة الخليج العربية، فهي تتحكم في خط الملاحة الدولية وبالتالي فإن أي توتر أو اضطراب بين الدولتين حول هذه الجزر ستكون له ارتدادات عكسية على الدولتين فضلا على الأعباء والتأثيرات التي ستتحملها منطقة الخليج ككل، هذا بالإضافة إلى أن هذا النزاع يقع ضمن الدائرتين العربية والإسلامية التي ننتمي إليها والتي تحظى باهتمام دولي كبير.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بأهمية الجزر الثلاث من حيث حيزها الجيو استراتيجي المتميز، كما أن النزاع حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) يشوبه ويحيط به الكثير من الغموض ويحتاج إلى توضيح، وذلك بمحاولتنا لاكتشاف المشكلة ومسبباتها، وذلك بتتبع مختلف الأسباب والمسارات التاريخية التي مر بها النزاع، وذلك بإلقاء الضوء على الدوافع الظاهرة والخفية التي أدت تفاعلاتها إلى خلق المشكلة الحدودية بالإضافة إلى التطرق لموقف المجتمع الدولي من النزاع حول الجزر الثلاث وتداعياته على منطقة الخليج برمتها.

ولهذا نطرح الإشكالية على النحو التالي:

فيم تتمثل حجج وأسانيد كل من الإمارات وإيران تجاه مشكلة الجزر الثلاث، وما تأثير النزاع على العلاقة بين دول الخليج العربية وإيران؟.

ويمكن وضع الفرضيتين التاليتين قيد الاختبار:

– كلما زاد تهرب الطرف الإيراني من اللجوء إلى الحلول القانونية السلمية لحل النزاع عبر مختلف الهيئات الدولية، كلما زاد من عزلة إيران دوليا.

– كلما طال أمد النزاع، كلما زاد تفاقم العلاقة بين دول الخليج العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

مناهج الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهجين التاريخي والتحليلي:

المنهج التاريخي: هو المنهج القائم على أساس الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية، والذي يستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة كثيرا من وسائل البحث العلمي وأدواته التي تستخدمها مناهج البحث الأخرى[1] واستخدامنا للمنهج التاريخي كونه يقدم لنا الإحاطة الشاملة بمختلف المراحل التي مر بها نزاع الجزر، وذلك لما للتاريخ من قدرة على توظيف الماضي للإحاطة بمشكلة النزاع الحدودي على الجزر الثلاث وتأثيره على العلاقات الثنائية الإماراتية– الإيرانية، من جهة وعلى العلاقات بين دول الخليج وإيران من جهة أخرى.

المنهج التحليلي: يقوم هذا المنهج على تحليل الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية من خلال النقد البناء الذي يسمح له بالوصول إلى النتائج المرجوة معتمدا على الدعائم المادية والمعنوية[2] وسيساعدنا هذا المنهج في تحليل المواقف والاستراتيجيات التي تبناها الطرفان الإماراتي والإيراني، في إثبات كل منهما على أحقيته بالجزر.

أما عن المقاربة التي سيتم الاستعانة بها لتحليل الموضوع هو المقترب القانوني (Legal Approach) الذي يرتكز في دراسته للأحداث، على المواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، ويستند هذا الاقتراب على الوصف وذلك بوصف للظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك[3] وكون دراستنا تستوجب المزاوجة بين الشقين السياسي والقانوني فإن هذا المقترب سيقدم لنا القراءة القانونية والسياسية التي تساعدنا في فهم وتحليل الموضوع بجوانبه القانونية والسياسية المحيطة بمشكلة الجزر، وذلك لاستقراء وتحليل المواقف الإقليمية والدولية من نزاع الجزر المتنازع عليها بين الإمارات وإيران.

للإجابة على الإشكالية السابقة نتبع الخطة التالية:

أولا: طبيعة النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الثلاث.

1. جيوبوليتيك الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى).
2. الأسباب التاريخية لنزاع الجزر الثلاث.
3. حجج ومبررات طرفي النزاع "الإمارات و إيران".

ثانيا: المواقف الدولية والتداعيات الإقليمية لنزاع الجزر الثلاث.

1. موقف المجتمع الدولي من النزاع الإماراتي الإيراني.
2. انعكاسات النزاع الإماراتي الإيراني على العلاقات الخليجية الإيرانية.

أولا: طبيعة النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الثلاث

[1] – بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط7. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص.107.

[2] – شعباني إسماعيل، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، ط1. د ب ن: د د ن، 2005، ص.ص. 40–41.

[3] – شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي"المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات"، ط1. الجزائر: د د ن، 1997، ص.117.

إن النزاع على الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى مابين الجمهورية الإسلامية الإمارات وإيران، ليس حديث العهد وإنما جذوره تمتد إلى القرن الثامن عشر ميلادي، وكان دائما محط مد وجزر طبقا للظروف التي كانت تحكم المنطقة في ذلك الحين، وتبعا للمتغيرات الدولية والإقليمية التي تؤثر عليها، ولقد كان هذا النزاع محط اهتمام للباحثين من مختلف أنحاء العالم لعدة أسباب؛ فمنهم من يرى فيه انعكاساً لتقلبات السياسة الدولية، ومنهم من يرى أنه ترجمة لصراع تاريخي بين العرب والإيرانيين، وهناك من يرى أن موضوع الجزر ما هو إلا ردة فعل لعوامل السياسة الداخلية في كل من إيران والعالم العربي.[1]

جيوبوليتيك الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى)

تكمن أهمية هذه الجزر في مجموعة مميزات حيث وصفت صحيفة "لوموند الفرنسية" هذه الجزر الثلاث بأنها جزر تتحكم في مدخل الخليج العربي الفارسي كما أنها صالحة لإقامة قواعد و منشآت عسكرية عليها، كما تتوفر على المعادن و خاصة أكسيد الحديد الأحمر، كما يوجد فيها النفط، كما تمر بهذه الجزر الممرات البحرية الصالحة للملاحة.[2]

- جزيرة أبو موسى: جزيرة صغيرة تقع عند مدخل الخليج و تطل عليه تماماً، تبلغ مساحة الجزيرة نحو 35 كم^2، و يبلغ طولها حوالي 7 كم و عرضها 5 كم، و هي تبعد بمقدار 67 كم عن الساحل الإيراني بينما لا يفصلها عن مدينة الشارقة سوى 43 كم، و توجد في الجزيرة عدة آبار عذبة حوالي 20 بئر، و تنتشر فيها زراعة النخيل، و زادت أهمية هذه الجزيرة بظهور النفط حيث توجد فيها ثلاثة آبار نفطية.

- جزيرة طنب الكبرى: تقع هذه الجزيرة على بعد31 كم جنوب غرب جزيرة قسَّم الإيرانية، و تبعد عن إمارة رأس الخيمة حوالي 70 كم، و كلمة طنب تعني في أصلها "التل" فهي جزيرة قليلة الارتفاع، دائرية الشكل يبلغ قطرها 4 كم و مساحتها حوالي 9 كم^2.

كما أن جزيرة طنب الكبرى تقع بعيدة نسبياً عن مدخل الخليج العربي الفارسي كما أنها أقرب للساحل الإيراني لذلك فهي تحتل مكانة هامة في الرؤية الإستراتيجية الإيرانية، باعتبارها جزءًا من خط الدفاع الإيراني عند مدخل مضيق هرمز، كما تشكل هذه الجزيرة معبرًا لخط السفن كما تتوفر الجزيرة على مادة الأكسيد الأحمر.[3]

- جزيرة طنب الصغرى: إن جزيرة طنب الصغرى ذات أهمية إستراتيجية أكثر منها اقتصادية و ذلك لعمق المياه حولها و صلاحيتها لأن تكون ميناءًا تنطلق منه قوات الدولة التي تمتلك الجزيرة للسيطرة منها بسهولة على مدخل الخليج[4] ومن حيث الموقع تقع جزيرة طنب الصغرى على بعد 8 أميال غرب جزيرة طنب الكبرى، هي مثلثة الشكل، و ارتفاعها حوالي 35 متر عن سطح البحر، و يبلغ طولها ميل واحد و عرضها ثلاثة أرباع الميل، و هي جزيرة صخرية غير صالحة للسكن، و في دراسة لخبراء الاقتصاد و السياسة في مركز الدراسات الإستراتجية الدولية في جامعة "جورج تاون" الأمريكية أن 86% من صادرات نفط الشرق الأوسط تمر من مضيق هرمز بشواطئ الجزر

---

[1]- العجمي أسماء، (2015). النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر، مقتبس من: http://gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2066:2015-02-17-08-04-15&catid=151:2011-04-09-07-48-16 (تم التصفح يوم: 2019/12/04)، ص.1.

[2]- التدمري أحمد جلال، الجزر العربية الثلاث دراسة وثائقية، ب ط. الإمارات العربية المتحدة: مطبعة رأس الخيمة، 2000، ص.65.

[3]- مشكور سالم، نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية، ط1. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993، ص.ص. 133–134.

[4]- الطفيلي ستار علك عبد الكاضم والمعموري حسن أحمد إبراهيم، موقف بريطانيا من قضية الجزر العربية الثلاث، مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 29 ، عدد 26، 2016، ص.2.

الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى و أبو موسى)، و أن هذه النسبة تشكل نصف الطاقة التي تعتمد عليها صناعات العالم و اقتصاده و حياته اليومية.[1]

الشكل1: موقع الجزر الثلاث المتنازع عليها بين الإمارات وإيران

المصدر: https://sites.google.com/site/schoolehistory/po1

1. الأسباب التاريخية لنزاع الجزر الثلاث

يعتبر تاريخ الجزر الثلاث قبل عام 1750، غامضا إلى حد بعيد فيما يتعلق بالسيادة عليها، لكن من الواضح أن منطقة الخليج و خصوصا من الجانب الإيراني كانت تعاني من عدم الاستقرار، مما شجع الكثير من العرب على ساحل الخليج من السيطرة على بعض القواسم (التسمية التاريخية لعرب رأس الخيمة والشارقة) على "باسيدو" الواقعة على الساحل الإيراني ، وفي عام 1737 تعرضت رأس الخيمة لهجوم إيراني أخضع شيوخها العرب للهيمنة الإيرانية، لكن المصادر التاريخية تؤكد أن هذا الخضوع لم يستمر طويلاً.

و في عام 1741 إثر اغتيال الحاكم الإيراني "نادر شاه فارس" برزت عدة نزاعات داخلية في منطقة بندر عباس و هرمز على الساحل الإيراني، مما دفع عرب القواسم في رأس الخيمة إلى إرسال قواتهم لمساعدة (حاكم بندر و عباس)، و قد استمر النزاع ثلاث سنوات سيطر من خلالها فرع القواسم على "لنجة" و استقروا فيها، و كانت "لنجة" عبارة عن إمارة إيرانية تدار عربيا، و في خطوة مهمة تم رفع العلم الإيراني في جزيرة "لنجة" وفي 28 أفريل 1888 طلب شاه إيران "ناصر الدين" في رسالة إلى السفير البريطاني مفادها أن تعترف بريطانيا بسيادة إيران على جزيرة أبو موسى، و دعم الشاه طلبه بخريطة لمنطقة الخليج كانت البحرية البريطانية وضعتها قبل ذلك بسنتين تظهر فيها جزيرة الطنب و أبو موسى بألوان إيران.[2]

وفي عام 1912 طلبت بريطانيا إذنا من حاكم رأس الخيمة لتشييد منارة بحرية في جزيرة الطنب الكبرى، مؤكدة أن وجود المنارة في الجزيرة سوف يثبت أكثر من أي وقت مضى حق القواسم في الجزيرة فوافق حاكم رأس الخيمة على تشييد المنارة لقاء إيجار سنوي و في عام 1923 أعلنت إيران عن نيتها في إثارة النزاع أمام عصبة الأمم و الدافع لذلك الإعلان لم يكن سياسيا بل كان اقتصاديا بحتا و ذلك أنه

[1]– العيدروس محمد حسن، الجزر العربية والاحتلال الإيراني: نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية دراسة وثائقية أرشيفية، ب ط .الكويت: دار الكتاب الحديث، 2002، ص. ص. 33–34.

[2]– السوارية نوفان رجا والشرعة إبراهيم فاعور، عروبة الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى 1750–1971 "دراسة تاريخية وثائقية"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 32، عدد 2، 2005، ص.ص. 347–348–349.

كانت هناك مناقشة على استخراج و تصدير أكسيد الحديد الأحمر بين شركة إيرانية كانت تعمل في هرمز و أخرى بريطانية كانت تعمل في جزيرة أبو موسى، فكان أن طلبت الشركة الإيرانية من حكومتها إحياء ادعائها بالسيادة على جزيرة أبو موسى وربط ذلك بادعائها السيادة على البحرين و رفع الأمر إلى عصبة الأمم و أكدت بريطانيا رفضها للمواقف الإيرانية.[1]

وفي عام 1961 نزلت مروحية إيرانية على جزيرة طنب الكبرى و قام ملاحوها بالتقاط الصور الفوتوغرافية للفنَّار و الأبنية المجاورة و سألوا عن أسماء و جنسيات الأشخاص الذين يديرون الفنَّار، وكان الرد البريطاني صريحا بأن هذه الجزيرة هي جزء من إمارة رأس الخيمة و يدين سكانها بالولاء إلى صاحب السمو حاكم رأس الخيمة و يمارس سيادته منذ عام 1921، و في عام 1968 أعلنت بريطانيا عن نيتها في الانسحاب من الجزيرة نهاية عام 1971 والتي عملت على وضع مجموعة ترتيبات مهمة.[2]

بعد هذه الفترة قامت القوات الإيرانية بالاستيلاء على جزر طنب و جزر من أبو موسى، و التي يخضع فيها حاكم الشارقة للمطالب الإيرانية بعدما أوضحت له الحكومة البريطانية بصراحة أنها عاجزة عن الدفاع عن الجزيرة في مواجهة التحركات الإيرانية التي احتلت الجزر في 1971/11/30 أي قبل يوم من الانسحاب البريطاني من الخليج، ولعل تصرف الشاه أراد منه السيطرة على الجزر التي هي نقطة تحكم وسيطرة على مضيق هرمز و الخليج بأكمله.[3]

وفي أواخر السبعينات بنا الإيرانيون ميناءًا على الجزء المخصص لهم من أبو موسى و كان قرار الشارقة بعدم بناء ميناء في جزئها من الجزيرة سببا في أن يستخدم مواطنيها الميناء الإيراني و أن يتعرضوا لإجراءات الدخول الإيرانية[4] في الثمانينات قامت إيران ببناء برنامج تطويري تضمن إنشاء مطار و بناء مدرج للطائرات يمتد داخل الجزء المخصص للشارقة، لكن هذه الأحداث لم تجذب الأنظار وذلك بسبب الأحداث الكبيرة التي كانت تشهدها منطقة الخليج.

2. حجج ومبررات طرفي النزاع "الإمارات و إيران"

إن الأحداث التاريخية المتسلسلة في شأن مشكلة النزاع الحدودي بين الإمارات و إيران حول الجزر الثلاث، إذ أن لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة و جمهورية إيران الإسلامية حججهما وأسانيدهما لإثبات أحقيتهما في امتلاك الجزر.

1.2. المبررات الإماراتية:

تستند الإمارات إلى مجموعة أسانيد و أدلة في تأكيد حقها بالسيادة على الجزر و ممارسة هذه السيادة ممارسة فعلية على مدى زمن طويل وهي :

إن الشواهد التاريخية تظهر أن الساحل الشرقي للخليج العربي برمته ابتداء من الشمال وتحديدا الضفة الشرقية من شط العرب حتى نهر جاقين كان موطن القبائل العربية التي عاشت في هذا الجزء الجنوبي عبر قرون وأسست إمارات عديدة أهمها (إمارة المشعشيين، إمارة بني

[1] – العيدروس محمد حسن، الجزر العربية والاحتلال الإيراني: نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية دراسة وثائقية أرشيفية، مرجع سابق، ص.ص. 237 إلى 264.

[2] – السوارية نوفان رجا والشرعة إبراهيم فاعور، عروبة الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى 1750–1971 "دراسة تاريخية وثائقية"، مرجع سابق، ص.ص. 354–355–356.

[3] – إبراهيم حسن أحمد، موقف دولة البحرين الرسمي والشعبي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 22، عدد 2، 2015، ص.5.

[4] – الطفيلي ستار علك عبد الكاضم والمعموري حسن أحمد إبراهيم، موقف بريطانيا من قضية الجزر العربية الثلاث، مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 29 ، عدد 26، 2016، ص.ص. 5–10–11–12.

كعب..)، وفي هذا الصدد يقول الرحالة الدانمركي "كرستن نيبور" الذي زار الخليج عام 1762: « إن هذه المنطقة لم تكن في يوم من الأيام جزءا من بلاد فارس، وأن ملوك فارس لم يتمكنوا قط أن يكونوا أسياد البحر، وكان الخليج دائما ملكا للعرب، وأن الظروف المختلفة تدل على أن القبائل العربية استقرت في منطقة الخليج قبل الفتوحات الإسلامية، وأن تحافظ على استقلالها دوما، ويضيف أن لقاطني هذه البلاد لسان العرب وعاداتهم».

كما أن الشيخ "بن قاسم القاسمي" حاكم رأس الخيمة عام 1918، رعى حفل تدشين على جزيرة طنب الكبرى، وكان يرافقه آنذاك المعتمد البريطاني في الخليج وقائد البحرية البريطانية[1] كما تؤكد الدلائل التاريخية أن هذه الجزر كانت تابعة للقواسم في الشارقة و رأس الخيمة على الأقل منذ القرن الثامن عشر فقاطنو هذه الجزر يتحدثون العربية و طراز بناء منازلهم و مرافقهم الأخرى ذات طابع عربي إسلامي، كما أن القبائل الموجودة يدينون بالولاء لحكام الشارقة[2] بالإضافة لذلك هناك وثيقة أخرى صادرة عن وزارة الهند البريطانية في 28 أوت 1928 تقول أن ملكية طنب الكبرى وطنب الصغرى تعود لرأس الخيمة منذ انفصالها عن إمارة الشارقة عام 1921، كما توجد وثيقة أخرى تشير إلى الطلب البريطاني عام 1930 تقضي مطالبة إيران باستئجار جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى من رأس الخيمة ورفضت الأخيرة حتى عام 1963، كما أنه لم يكن هناك إيراني واحد يقيم في جزيرة أبي موسى، وبدأ استقدام الإيرانيين مع دخول قوات الجيش الإيراني إلى الجزيرة بعد توقيع مذكرة التفاهم بين إيران والشارقة.

ومن الأدلة الدامغة التي تثبت عروبة الطنبين الكبرى والصغرى و تبعيتها لسيادة القواسم الطلب الذي تقدمت به الحكومة البريطانية في 28 أيلول 1912 عن طريق المقيم السياسي البريطاني في الخليج "برسي كوكس" (Percy Cox) إلى شيخ الشارقة "صقر بن خالد القاسمي" (وكانت رأس الخيمة مرتبطة بها)، يطلب منه السماح ببناء منارة لإرشاد السفن على أرض جزيرة طنب كونها "جزيرة الشيخ صقر" مبلغا إياه بأن حقوقه على سيادة الجزر لن تتأثر، وفي جميع الأحوال فإن الجزيرة ستبقى له مع وجود المنارة، كما طلبت منه أن يرفع علمه هناك، وذكرته بضرورة بقاء هذا العلم مرفوعا.[3]

كما تستند دولة الإمارات في حقها السيادي على هذه الجزر إلى الوثائق الدولية المحفوظة بملفات الدوائر البريطانية المختلفة، فضلا عن الوثائق التي ترتبط بها أسرتا القواسم في الشارقة ورأس الخيمة، والاتفاقيات الاقتصادية المبرمة المتعلقة بالاتفاق مع التاجر الألماني "فونكهاوس"، والتي تعطيه الحق باستخراج الأكسيد من جزيرة أبو موسى، وكذا الاتفاقية مع شركة النفط الأنجلو–إيرانية، إضافة للكتب والوثائق ذات الصبغة القانونية.

فضلا عن ذلك تشير الوثائق إلى أن أعلام القواسم ظلت مرفوعة على الجزر دائما حتى الاحتلال الإيراني سنة 1971، ورفع العلم الإيراني على الجزر عام 1904 لمدة ثلاثة أشهر لا يكون إطلاقاً سنداً قانونياً، كما أن جميع الوثائق و المراسلات الرسمية البريطانية تدل على أن الحكومة البريطانية و حتى احتلال الجزر عام 1971 كانت تقر بسيادة الإمارات على جزر الطنبين و أبو موسى.[4]

---

[1]– الجزر الإماراتية المحتلة بين الحق الإماراتي والتعنت الإيراني، (2013). مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، مقتبس من: https://www.falsharq.com (تم التصفح يوم: 2019/12/05). ص.2.

[2]– دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة شؤون الرئاسة، الأرشيف الوطني، د ت ن، ص.2.

[3]– السوارية نوفان رجا والشرعة إبراهيم فاعور، عروبة الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى 1750–1971 "دراسة تاريخية وثائقية"، مرجع سابق، ص.ص. 351–352.

[4]– الجسمي عبد القادر محمد فهمي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة "طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى"، رسالة ماجستير منشورة (تخصص علوم سياسية)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص.ص. 62–63–67–68.

وتفند الإمارات الحجج الإيرانية التي تدعي السيادة على الجزر الثلاث قبل تواجد العرب القواسم عليها في أنه ليس ثمة ما يثبت ذلك، حيث إنه منذ دخول بريطانيا إلى مياه الخليج و حتى خروجها لم تمارس سيادتها على هذه الجزر، و الذي مارس السيادة فعلياً هم القواسم التابعون لإمارتي رأس الخيمة والشارقة، رغم تدمير بريطانيا لقوتهم البحرية، وظل الحل كذلك إلى أن استولت عليها إيران، وتؤكد الإمارات إلى أن الخرائط التي استندت عليها إيران هي خرائط عسكرية قدمتها وزارة الخارجية البريطانية سنة 1886 للشاه الإيراني، أظهرت فيها الجزر الثلاث باللون الفارسي ذلك أنها وصفت خطين مائيين مانعين للحد من حرية الملاحة العربية في الخليج مما أوقع الجزر خارج المنطقة المسموح بها للسفن العربية، فهي لا تعدو أن تكون سوى تحديد بحري للقضاء على قوة "القواسم"، ولا تأتي السمة الرسمية لأنها غير ملحقة بمعاهدة متفق عليها لتخطيط الحدود بين إيران و حكام ساحل الخليج، أو بين إيران وبريطانيا وبالتالي هي نوع من الخرائط الخاصة المستخدمة للملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود بين الدول و ليست لها أية قيمة، خاصة أن بريطانيا لا تملك المنطقة حتى تمنحها لغيرها.[1]

2.3. المبررات الإيرانية:

تبرر الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحقيتها في ملكية الجزر و تبعيتها لها، مستندة في ذلك لمجموعة حجج لتدعيم مطالبها، إذ ترى أن السيادة على الجزر كانت لإيران قبل بداية الاحتلال البريطاني للمنطقة منذ ثمانين عاماً تقريباً [2] فالجزر الثلاث هي جزر إيرانية، كانت تحت السيادة الفارسية و إيران لم تطالب بها طوال المدة الماضية بسبب سيطرة بريطانيا عليها بالقوة العسكرية ثم بعد ذلك حولت بريطانيا ملكية هذه الجزر إلى الشارقة و رأس الخيمة و عليه فإن كل ذلك لا يلغي سيادة إيران و لا يمنع حقوقها فيها، والتي تستند فيها إلى الخرائط البريطانية[3] حيث بنت إيران أحد حججها بتبعية الجزر لها على أساس أن هذه الجزر قد ظهرت بأنها جزر إيرانية على خريطة الحرب البريطانية في عام 1887، و التي قدمت نسخة منها إلى الشاه بواسطة الوزير البريطاني المفوض في طهران، و عليه فإن الخرائط البريطانية تدخل الجزر في السيادة الإيرانية وتضيف إيران مجموعة من الحجج:

- حجة الجوار الجغرافي و المتمثلة في قرب الجزر الثلاث من السواحل الإيرانية حيث أن المسافة بين جزيرتي طنب الكبرى و الصغرى من جهة و الساحل الإيراني من جهة أخرى، أقصر من المسافة بين هذه الجزر و الساحل العربي.
- حجية الاتفاق مع الشارقة، حيث أشار مندوب إيران في الأمم المتحدة إلى أن الترتيبات التي اتخذت بشأن جزيرة أبو موسى قد نالت موافقة الشارقة و رضاها.

وفي سعي منها لإيجاد حل لمشكلة الجزر قامت الدولة الإماراتية بعرض النزاع الجزر على القضاء الدولي و محكمة العدل الدولية و تعهدها بالقبول بقرار التحكيم نجد في المقابل أن إيران ترفض هذا المنهج، كما أن الموقف الإيراني غير نابع أساسا من خشية الفشل في كسب قرار قانوني في النزاع، إنما هو منبثق من نمو الشعور القومي لدى الشعب الإيراني الذي أصبح يرى في مسألة الجزر تعبيراً عن هوية مهددة من قبل الدول العربية، كما أن للموضوع بعداً آخر يرتبط بتشكيل ركائز للعلاقات العربية الإيرانية.[4]

---

[1] – المومني محمد خالد وخالد حامد شنيكات، رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد 5، عدد 1، 2012، ص.ص. 68–69–70.

[2] – إبراهيم حسن أحمد، موقف دولة البحرين الرسمي والشعبي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص.5.

[3] – العبادي فؤاد عاطف، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج (1991–2012)، رسالة ماجستير منشورة (تخصص علوم سياسية)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص.ص. 93–94–95–96.

[4] – حميد تقوى، إيران والإمارات وقضية الجزر الثلاث، مجلة صداي عدالت، مجلد 10، عدد 11، 2002، ص. 1–2.

وترى الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن نزاع الجزر في إطار إسلامي يتيح حله دون التأثير الخارجي، و هناك تفسير آخر لرفض الجمهورية الإسلامية الإيرانية عرض نزاع على التحكيم الدولي بالقول: « أنه لا يجوز عرض نزاع بين شخصين مسلمين على قاضٍ غير مسلم، كمحكمة العدل الدولية في تشكيلها الحالي».[1]

ثانيا: المواقف الدولية والتداعيات الإقليمية لنزاع الجزر الثلاث

لقد دفع النزاع بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية عديد الدول للتحرك وإبداء رأيها في المشكلة عبر استصدار عدة بيانات في المحافل الدولية والإقليمية، كون هذا النزاع كانت له تداعيات سلبية على دول المنطقة.

1. موقف المجتمع الدولي من النزاع الإماراتي الإيراني:

لقد كان موقف المجتمع الدولي من النزاع الإيراني الإماراتي مؤيدا بالإجماع لأحقية دولة الإمارات على الجزر والتي يمكن أن نوردها على النحو التالي:

1.1. موقف القوى الكبرى:

– بريطانيا: في لندن صرح الناطق باسم وزارة الخارجية البريطاني في رد على تصريح رئيس مجلس الشورى الإيراني الذي قال فيه:« إن الجزر الثلاث تعود ملكيتها إلى إيران بموجب اتفاق تم توقيعه مع الإنجليز»، فنفى الناطق البريطاني أن تكون الحكومة البريطانية قد تفاهمت مع طهران لبسط سيادة إيران على جزيرة أبو موسى، كما أنه لم يحصل أي اتفاق في العام 1971 غداة الانسحاب البريطاني من الخليج على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، كما أعلنت الحكومة البريطانية عن دعمها لموقف الإمارات في مطالبتها بعرض الملف على محكمة العدل الدولية بعد أن فشلت الجهود التي بذلتها الإمارات لحل الخلاف عن طريق المفوضات الثنائية.[2]

– الولايات المتحدة الأمريكية: أبدت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها الشديد لدولة الإمارات و أكدت ضرورة تسوية النزاع بشأن جزيرة "أبو موسى" بالطرق السلمية، حيث حذر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "لورنس إغلبرغر" إيران علنا يوم 23 سبتمبر 1992 من استخدام القوة في محاولتها للاستيلاء على جزيرة أبو موسى[3] وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي المعين عام 1994 "روبرت بيلليترو" بأن بلاده ستواصل فرض ضغوط اقتصادية على إيران لتغيير سياستها المتشددة في النزاع مع دولة الإمارات حول جزر الطنبين و أبو موسى و لذلك يمكن أن تتحكم في التجارة و النقل، قد تستخدم كموانئ لرسو السفن و محطة للتزود بالوقود لأن المياه من حولها العميقة، كما تتوفر لها المياه الصالحة للشرب مما يساعد على قيام الزراعة فيها، كما تتوفر على ثروة سمكية هائلة.[4]

---

[1]– عبد الوهاب عبدول، أزمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الإماري وتناقض الموقف الإيراني، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى جزر السلام، تاريخ الانعقاد نوفمبر 1994، ص.ص. 9–10.

[2]– أبو ركبة سمر، (2011). النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، مقتبس من:
https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/231171.html (تم التصفح يوم: 2019/12/02)، ص.21.

[3]– الجسمي عبد القادر محمد فهمي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة "طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى"، مرجع سابق، ص.40.

[4]– المومني محمد خالد وخالد حامد شنيكات، رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث، مرجع سابق، ص.ص. 75–76.

كما صرح الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" في 2012 عن دعمه لدولة الإمارات وأحقيتها بالجزر ودعا إلى حل سلمي للنزاع، و هناك من يشكك في مصداقية الموقف الأمريكي باعتبار أن هذا الأخير كان من أحد الأسباب الداعمة لاحتلال الجزر.[1]

– جمهورية الصين الشعبية: في نوفمبر 1994 اجتمع نائب رئس المجلس الوطني الصيني بوفد من أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في أبو ظبي برئاسة "الحاج بن عبد الله المحيربي"، حيث قال رئيس الوفد الصيني: « نحن نقدر كثيرا موقف دولة الإمارات عن عدم اللجوء إلى القوة لحل هذه الخلافات وكذا الجهود التي تبذلها لأجل الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج.[2]

2.1. موقف الهيئات الدولية والإقليمية:

– موقف مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة: أضحت قضية جزر الطنبين و أبو موسى واضحة تمام الوضوح في هاذين المحفلين الدوليين اللذان لم تفوت فيهما دولة الإمارات العربية المتحدة فرصة لعرض قضيتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة و مناقشتها مع المسئولين في مجلس الأمن ولكن حتى الآن لم يتخذ أي قرار دولي حاسم ينهي النزاع الإماراتي والإيراني حول الجزر.[3]

– جامعة الدول العربية: لقد كانت مؤتمرات جامعة الدول العربية تدعم الحق الإماراتي على الجزر مؤكدة على عروبة الجزر، كما عملت على إدانة هذا الاحتلال لجزء من أرض عربية بالقوة، مما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة كما حملت الجامعة بريطانيا المسؤولية لتخليها عن التزاماتها الدولية، وإدانتها لتنكرها لارتباطاتها[4] وفي القمة العربية المنعقدة في تونس 2019 أكدت الجامعة على دعمها المطلق لدولة الإمارات حول موضوع الجزر.[5]

– مجلس التعاون الخليجي: منذ بداية مشكلة الجزر ومجلس التعاون يسجل دعمه لدولة الإمارات العربية المتحدة بملكيتها للجزر الثلاث، وعلى ضرورة إيجاد التسوية اللازمة وفقا لقواعد القانون الدولي والتعايش السلمي بين الدول.[6]

3.1. مواقف بعض الدول العربية:

لقد أيدت الدول العربية بالإجماع أحقية الإمارات بالجزر الثلاث ومنددة بالاحتلال الإيراني للجزر.

– الجزائر: أكدت الجزائر على خطورة استيلاء إيران على جزيرة أبو موسى بغير حق والتنكر لالتزاماتها واتفاقاتها المبرمة بينها وبين الإمارات، كما أكدت على مطالبة حكومة دولة الإمارات بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد، داعية إياها لحل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام على القانون الدولي والشرعية الدولية.[7]

---

[1]– تحولات إماراتية متسارعة.. وفد عسكري بطهران لتعزيز العلاقات وحماية مياه الخليج، (2019). مركز الجزيرة للدراسات، مقتبس من: https://www.aljazeera.net/news (تم التصفح يوم: 2019/12/08)، ص.17.

[2]– أبو ركبة سمر، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، مرجع سابق، ص.ص.21–22.

[3]– مجلس الأمن، رسالة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، رقم A/51/757، بند 24 و145، 1996، ص.ص. 1–2–3.

[4]– عبد الوهاب عبدول، أزمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الإماري وتناقض الموقف الإيراني، مرجع سابق، ص.11.

[5]– الجامعة العربية تدعو لموقف موحد إزاء تدخلات طهران وقرارات.. مرتقبة في قمة تونس، (2019). صحيفة البيان، مقتبس من: https://www.albayan.ae/content-syndication-feed-1.1473918 (تم التصفح يوم: 2019/12/08)ص.1.

[6]– عبد الوهاب عبدول، أزمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الإماري وتناقض الموقف الإيراني، مرجع سابق، ص.11.

[7]– التدمري أحمد جلال، الجزر العربية الثلاث دراسة وثائقية، مرجع سابق، ص.367.

– المملكة العربية السعودية: عبرت السعودية عن تأييدها لدولة الإمارات، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة و طالبت بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد، و العمل على حل هذه المشكلة بالاحتكام إلى القانون الدولي و الشرعية الدولية و التفاوض.[1]

– الكويت: كان موقف الكويت أكثر التصاقا بموقف دولة الإمارات بسبب معاناتها من الغزو العراقي لأراضيها، وهذا ما جعلها تخشى أن تتجدد التجربة بين إيران و الإمارات مما يمعن في تدمير منطقة الخليج التي لا زالت تعاني من حربي الخليج السابقتين، و ما تزال دولة الكويت تشيد بحكمة الإمارات في التعامل مع مشكلة الجزر.[2]

وفي إطار مساعي الدول العربية لإيجاد تسوية للمشكلة طرحت عدة مبادرات عربية لتسوية مشكل الجزر على غرار مبادرة السعودية و الكويت للقيام بدور في بدايات النزاع، بالإضافة لعرض دولة قطر مساعيها الحميدة سعيا منها لتسوية النزاع إلا أن هذه المبادرات فشلت دون تقدم يذكر بسبب التعنت الطرف الإيراني.[3]

2. انعكاسات النزاع الإماراتي الإيراني على العلاقات الخليجية الإيرانية

لقد كان للنزاع الإماراتي–الإيراني حول الجزر ارتدادات عكسية واضحة سواءً على مستوى العلاقات الإماراتية الإيرانية من جهة والتي ألقت بظلالها على علاقات دول الخليج العربية الأخرى بالجارة إيران، لذا فتحليل تداعيات نزاع الجزر يكون ضمن نقطتين أساسيتين:

1.2. الانعكاسات على مستوى العلاقات الإماراتية الإيرانية:

إن الخلاف الإماراتي الإيراني حول الجزر التي استولت عليها إيران في 1971، وقد ارتبطت أهمية الجزر بارتباط وثيق بمنطقة الخليج واستقرارها، حيث أن النزاع مازال قائمًا دون حل يرضي طرفي النزاع، وبقائه على هذا الوضع يبقي المنطقة قابلة للانفجار في أية لحظة، وهذا بالمقابل سيكون له تهديد على أمن دول الخليج العربية ككل.[4]

ووفق المصادر الإيرانية فقد وصل حجم الصادرات الإمارات لإيران في السنة المالية الإيرانية المنتهية في 20 مارس 2006 نحو7,5 مليار دولار، فيما بلغ حجم صادرا إيران إلى الإمارات 2,5 مليار دولار عام 2005، كما تنظر إيران إلى العلاقات الاقتصادية مع دولة الإمارات باعتبارها الرئة الاقتصادية التي يمكن أن تتنفس فيها إيران في حال زيادة الضغوط الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بسبب طموحاتها النووية.[5]

---

[1]– الجسمي عبد القادر محمد فهمي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة "طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى"، مرجع سابق، ص.ص. 34–35.

[2]– التدمري أحمد جلال، الجزر العربية الثلاث دراسة وثائقية، مرجع سابق، ص.ص. 365–366.

[3]– الجسمي عبد القادر محمد فهمي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة "طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى"، مرجع سابق، ص. ص. 125–126–128–129.

[4]– عباب أحمد جاجان، الأبعاد الجيوبوليتيكية للنزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر العربية الثلاث [أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى] وإدعاءات كل من من الطرفين حول ملكيتها، مجلة آداب الفراهيدي، ب م، عدد 13، 2012، ص.215.

[5]– شاهر الأحمد، (2019). الإمارات وإيران بين خلاف الجزر والمحفزات الاقتصادية، مقتبس من:
https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da831203-e1b4-4023-86cf-18f07e1203ff (تم التصفح يوم: 2019/12/08). ص.ص. 1–2.

وفي سنة 2016 بلغت الصادرات الإماراتية 8,8 مليار دولار، وفي عام 2017 وصل حجم التبادل التجاري إلى11 مليار دولار و114 مليون دولار، وشكلت الصادرات الإيرانية 4,458 مليار دولار، في حين بلغت صادرات الإمارات لإيران 6,656 مليار دولار، وفي عام 2018 وصلت نسبة صادرات إيران إلى الإمارات 14,7 من الوزن، و16,17 من إجمالي قيمة الصادرات الإيرانية إلى دول العالم، ويرى خبراء أنه لولا مشكلة الجزر والتقاطعات على مستوى عدة قضايا لنجحت الإمارات في افتكاك المرتبة الأولى من الصين في حجم المبادلات الاقتصادية مع إيران.[1]

وتشهد العلاقات الإماراتية الإيرانية مزيدا من التوتر، خاصة بعد زيارة الرئيس الإيراني السابق" أحمدي نجاد" للجزر مطلع عام 2012، والتي تم اعتبارها قمة التحدي الإيراني لدولة الإمارات، مما دفع بمجلس التعاون الخليجي إلى صدور بيان يندد ويدين هذه الزيارة[2] بالإضافة لذلك فقد انعكس مشكل الجزر على عدة قضايا:

– غياب التنسيق الأمني الفعال بين دولتي "الإمارات وإيران"، لمواجهة مختلف التهديدات، قد يضع الدولتين والمنطقة أمام رهانات جديدة.[3]

– بقاء حالة الاستنفار والتوتر على طول الحدود البحرية، والتي لجأت فيها الدولتان في كثير من الأحيان لمنع سفن الدولة الأخرى للمرور عبر المياه الإقليمية.

– تعطل عديد المشاريع والفعاليات الاقتصادية والثقافية، التي لو تم تفعيلها لعادة بالفائدة على شعبي الدولتين بسبب المشكل القائم حول الجزر.[4]

وكدليل على استمرار حالة التوتر بين البلدين هو تصريح وزير الشؤون الخارجية لدولة الإمارات "أنور قرقاش" مطلع عام 2016 بقوله: « الحساسية الإيرانية المفرطة حول احتلالها الجزر لجزر الإمارات، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى غير مفهومة، فطهران تحرج نفسها في كل منتدى دولي لأن احتلالها يبقى غير قانوني وغير شرعي وغير معترف بيه، والإمارات ومنذ اليوم الأول تدعو لحل القضية سلميا وعبر الحوار والتحكيم».[5]

2.2. التداعيات على مستوى العلاقات بين دول الخليج وإيران:

لقد انتقل تأثير مشكلة الجزر من بين دولتين(الإمارات وإيران) إلى مستوى العلاقة بين دول الخليج العربية وإيران، كون هذه الدول رأت أن للإمارات حقا تاريخيا وقانوني على لجزر.

1.2.2.الحرب العراقية الإيرانية: تعتبر من أولى انعكاسات مشكلة الجزر، والتي كانت نتائجها كارثية على المنطقة على المنطقة، فبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في فبراير 1979 وقيام نظام جمهوري إسلامي على أنقاض النظام الملكي، حيث راح المسئولين العراقيون يتحدثون عن ضرورة إلغاء معاهدة الجزائر، وقبل ذلك بادر العراق إلى إثارة موضوع الجزر الثلاث ثم "الأراضي العراقية المغتصبة" ففي كلمة

---

[1]– آفاق التصعيد العسكري في منطقة الخليج (2019). مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مقتبس من: www.fikercenter.com (تم التصفح يوم: 2019/12/09). ص.1.

[2]– تحولات إماراتية متسارعة.. وفد عسكري بطهران لتعزيز العلاقات وحماية مياه الخليج، مرجع سابق، ص.7.

[3]– آفاق التصعيد العسكري في منطقة الخليج، مرجع سابق، ص.2.

[4]– بور حميد تقوى، إيران والإمارات وقضية الجزر الثلاث، مجلة صداي عدالت، مجلد 10، عدد 11، 2002، ص.ص. 2–3.

[5]– سبوتنيك عربي، (2019). قرقاش: طهران تحرج نفسها "باحتلال الجزر الثلاث"، مقتبس من:
https://arabic.sputniknews.com/arab_world (تم التصفح يوم: 2019/12/08)، ص.2.

للرئيس العراقي الراحل "صدام حسين" بتاريخ 29 تموز 1979 قال: « إن الهدف الأساس هو أن لا تظل مهمة الجيش محصورة في الدفاع عن حدود الدولة، وإنما سيتحول إلى درع للأمة العربية، وسيفها المشهر ضد أعدائها»، فقرر الجيش العراقي شن هجوم بري واسع ضد إيران لتكون الحرب بذلك مغايرة لما تم التخطيط له، حيث استمرت ثماني سنوات والتي لم تحقق أهدافها، وكانت نتائجها وخيمة على الدولتين وعلى منطقة الخليج بأكملها.[1]

2.2.2.التدخل الإيراني في شؤون مملكة البحرين: إن الأطماع الفارسية لم تقف عند موضوع الجزر، بل امتد إلى دول الخليج الأخرى على غرار مملكة البحرين، وإزاء التدخلات الإيرانية قامت مملكة البحرين بسحب سفيرها لدى إيران في سبتمبر 2015، كما اعتبرت القائم بأعمال السفارة الإيرانية لدى البحرين شخصا غير مرغوبا بل وطالبته بمغادرة البلاد خلال 72 ساعة وهو ما تم بالفعل كما تقدمت المملكة بشكوى للأمين العام لهيئة الأمم المتحدة خلال انعقد دورتها الـ70 وتضمنت الطلب من الأمين العام التدخل لإيقاف تلك الممارسات، وبما أن البحرين دولة صغيرة رأت نفسها مهددة وقد يكون مصيرها الاحتلال كالجزر الثلاث، خاصة إذا علمنا أن عديد الأدبيات الإيرانية تعتبر أن البحرين تابعة لإيران! وفي هذه الدورة عملت البحرين على إيضاح حقيقة التهديدات الإيرانية المتواصلة ضد مملكة البحرين، من خلال الكلمة التي ألقاها وزير خارجيتها الشيخ "خالد بن أحمد آل خليفة" في سبتمبر 2015، وفي أعقاب التطورات السابقة أعلنت البحرين عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في 2016 فضلا عن إيقاف جميع رحلاتها الجوية من وإلى إيران.

3.2.2.استمرار إيران في تعزيز تسلحها التقليدي: منذ العام 2015 قامت إيران بعدة تجارب لاستعراض أسلحتها وقدراتها الصاروخية فضلا عن إبرام عقد مع روسيا في شهر نوفمبر 2015 يتم بموجبه تسليم إيران أنظمة صواريخ سطح جو إس300[2] كما تواصل حالة التوتر بين دول الخليج وإيران، إذ أن من شأن هذه الخطوات دعم سباق التسلح في المنطقة خاصة في ظل التوتر في العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية، التي ترى أن الحق الإماراتي على الجزر هو حق تاريخي مدعم بوثائق وحجج قانونية وسياسية.[3]

4.2.2.بروز الصراع الشيعي – السني: إن الرفض الإيراني للاحتكام للأعراف والقوانين الدولية لحل المشكلة الجزر، قد خلق حلقات من الصراع أسلفنا ذكرها سابقا، كان نتاجها بروز الصراع الشيعي السني للسطح[4] فدول الخليج ترى أن إيران تمارس سياسات توسعية التي تعمل على استنهاض الأقليات الشيعية في دول الخليج مما يجعل أمنها مهددا، وتتضح معالم الصراع الشيعي السني في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي، والدولة اللبنانية[5] بالإضافة إلى اليمن التي تشهد صراعا محتدما بين القوات الحكومية المدعومة إماراتيا وسعوديا، وبين المسلحين

---

[1]– مشكور سالم، نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية، مرجع سابق، ص.ص. 146–147–149–151.

[2]– كشك أشرف، توتر العلاقات الإيرانية – الخليجية: الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة، مجلة دراسات إستراتيجية، د م، عدد 62، 2016، ص.ص. 16–17–20.

[3]– مولى صبا حسين، مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي من البرنامج النووي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 14، عدد 62، 2010، ص.24.

[4]– إلياس فراس، مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط. المجلة تركية، رقم المجلد 1، عدد 2، 2017، ص. 111.

[5]– الغبرا شفيق، (2016)، بين إيران والخليج البيئة المتحولة، مقتبس من:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/between-iran-and-the-gulf-an-environment-in-transition (تم التصفح يوم: 2019/12/03)، ص.2.

الحوثيين التي تتهم إيران بدعمهم[1] فضلا عن الدعم الإيراني للجماعات الشيعية المتوزعة على دول الخليج تحت مبدأ "حماية المستضعفين"، والتي لا طالما نددت دول مجلس التعاون الخليجي بالتدخلات الإيرانية المتواصلة.[2]

خاتمة:

بهذا يمكن القول أن نزاع الجزر الثلاث التي يستند فيها طرفا النزاع إلى جملة من الحجج و البراهين لتبرير مواقفهما في شأن ملكيتهما للجزر، سواء كانت حججا تاريخية أو قانونية أو حججا تتعلق بمسائل السيادة و الأمن، تعتبر حلقة مهمة في التأثير على الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج بمختلف المؤثرات السياسية و الاقتصادية و الأمنية و حتى الإيديولوجية و الثقافية، خاصة في ظل الأهمية الجيو استراتيجية لجزر الخليج الثلاث، والتي ستكون لها تداعيات إقليمية خطيرة حال تأزم الأوضاع أو تفاقمها بين الإمارات العربية المتحدة و الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ويجدر التأكيد على أن دولة الإمارات العربية المتحدة سعت منذ بداية المشكل الحدودي مع إيران، في مطالباتها المتجددة في حل القضية بالسبل والوسائل الدبلوماسية أو عن طريق الاحتكام إلى القانون وعرض المشكلة على الهيئات القضائية الدولية، بخلاف الطرف الإيراني الذي حاول التهرب والتملص من التسوية القانونية في إطار المواثيق والقوانين الدولية متحججًا بحجج وذرائع واهية.

ومما سبق يمكن استنتاج ما يلي:

– إجماع القانونيين الذين تناولوا موضوع النزاع حول الجزر بين الإمارات وإيران على أحقية الطرف الإماراتي استدلالا بالوثائق التاريخية والاعترافات الرسمية البريطانية بتبعية تلك الجزر إلى دولة الإمارات العربية استدلالا بالوثائق التاريخية والاعترافات الرسمية البريطانية، بالمقابل فإننا نسجل رفض الإيراني إحالة الملف إلى التحكيم الدولي (كمحكمة العدل الدولية)، ولعل ذلك يدل على ضعف الادعاءات الإيرانية بملكية الجزر خاصة إذا علمنا أن الطرف الإماراتي يحظى بتأييد القوى الكبرى والدول العربية والإسلامية.

– إن استمرار النزاع بين الإمارات وإيران، قد كانت تكلفته باهظة على الدولتين المتجاورتين في تطوير علاقاتهما الثنائية وتعزيز التعاون الاقتصادي، إضافة إلى أن الاختلاف في وجهات النظر في عديد القضايا والمستجدات الطارئة على الساحتين الإقليمية والدولية، قد أثر بالمقابل على العلاقات بين دول الخليج وإيران.

– إن الجغرافيا جعلت من التعاون ين إيران ودول الخليج قدرا لا يمكن الإفلات منه بأي شكل من الأشكال.

وفي الأخير نجد أن هناك ضرورة ملحة لحل النزاع وذلك بمناشدة الدول العربية والإسلامية ذات العلاقة الحسنة مع إيران وحثها على التدخل بصورة إيجابية لحل المشكلة وذلك عبر إيجاد تسوية سياسية و قانونية لهذا النزاع والذي لن يكون إلا في إطار توافقي عبر إقناع الطرف الإيراني باللجوء إلى الحلول السلمية و الدبلوماسية بدلا من التعنت و الإصرار السلبي الذي يؤدي إلى تصاعد النزاع و تأزمه و هذا بالالتزام بأحكام القانون الدولي، فيما يخص تسوية النزاعات الحدودية و شروط اكتساب السيادة على الأقاليم.

[1]– تحولات إماراتية متسارعة.. وفد عسكري بطهران لتعزيز العلاقات وحماية مياه الخليج، مرجع سابق، ص.2.

[2]– العبادي فؤاد عاطف، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج (1991–2012)، مرجع سابق، ص. ص. 122–123.

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

– بوحوش عمار، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط7. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص.107.

– التدمري أحمد جلال، الجزر العربية الثلاث دراسة وثائقية، ب ط. الإمارات العربية المتحدة: مطبعة رأس الخيمة، 2000، ص. 65–365–366–367.

– شعباني إسماعيل، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، ط1. د ب ن: د د ن، 2005، ص.ص. 40–41.

– شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي"المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات"، ط1. الجزائر: د د ن، 1997، ص.117.

– العيدروس محمد حسن، الجزر العربية والاحتلال الإيراني: نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية دراسة وثائقية أرشيفية، ب ط .الكويت: دار الكتاب الحديث، 2002، ص.ص. 33–34 و 237 إلى 264.

– مشكور سالم، نزاعات الحدود في الخليج: معضلة السيادة والشرعية، ط1. بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1993، ص.ص. 133–134–146–147–149–151.

- **المقالات:**

– إبراهيم حسن أحمد، موقف دولة البحرين الرسمي والشعبي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد 22، عدد 2، 2015، ص.5.

– إلياس فراس، مستقبل مكانة إيران الإقليمية في الشرق الأوسط. المجلة تركية، رقم المجلد 1، عدد 2. 2017، ص.111.

– حميد تقوى، إيران والإمارات وقضية الجزر الثلاث، مجلة صداي عدالت، مجلد 10، عدد 11، 2002، ص.1–2–3.

– السوارية نوفان رجا والشرعة إبراهيم فاعور، عروبة الجزر الإماراتية الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى 1750–1971 "دراسة تاريخية وثائقية"، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 32، عدد 2، 2005، ص.ص. 347–348–349–351-352–354–355–356.

– الطفيلي ستار علك عبد الكاضم والمعموري حسن أحمد إبراهيم، موقف بريطانيا من قضية الجزر العربية الثلاث، مجلة كلية التربية الأساسية، مجلد 29، عدد 26، 2016، ص.ص. 2–5–10–11–12.

– عباب أحمد جاجان، الأبعاد الجيوبوليتيكية للنزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر العربية الثلاث [أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى] وإدعاءات كل من الطرفين حول ملكيتها، مجلة آداب الفراهيدي، ب م، عدد 13، 2012، ص.215.

– كشك أشرف، توتر العلاقات الإيرانية– الخليجية: الأسباب والتداعيات وآليات المواجهة، مجلة دراسات إستراتيجية، د م، عدد 62، 2016، ص.ص. 16–17–20.

– مولى صبا حسين، مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي من البرنامج النووي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 14، عدد 62، 2010، ص.24.

– المومني محمد خالد وخالد حامد شنيكات، رؤية شاملة لأبعاد الصراع في قضية الجزر العربية الثلاث، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد 5، عدد 1، 2012، ص.ص. 68–69–70– 75–76.

- **الوثائق الرسمية:**

– دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة شؤون الرئاسة، الأرشيف الوطني، د ت ن، ص.2.

– مجلس الأمن، رسالة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، رقم A/51/757، بند 24 و145، 1996، ص.ص. 1–2–3.

- **المداخلات في الملتقيات العلمية:**

– عبد الوهاب عبدول، أزمة الجزر العربية الثلاث بين وضوح الموقف الإماري وتناقض الموقف الإيراني، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى جزر السلام، تاريخ الانعقاد نوفمبر 1994، ص.ص. 9–10–11.

- **الرسائل الجامعية:**

– الجسمي عبد القادر محمد فهمي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة "طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى"، رسالة ماجستير منشورة (تخصص علوم سياسية)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص.ص. 34–35–40–62–63–67–68–125–126–128–129.

– العبادي فؤاد عاطف، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على أمن الخليج (1991–2012)، رسالة ماجستير منشورة (تخصص علوم سياسية)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص.ص. 93–94–95–96–122–123.

- **مواقع الانترنيت:**

– أبو ركبة سمر، (2011). النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، مقتبس من: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/231171.html (تم التصفح يوم: 2019/12/02)، ص.21.

– الجزر الإماراتية المحتلة بين الحق الإماراتي والتعنت الإيراني، (2013). مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، مقتبس من: https://www.falsharq.com (تم التصفح يوم: 2019/12/05). ص.2.

– شاهر الأحمد، (2019). الإمارات وإيران بين خلاف الجزر والمحفزات الاقتصادية، مقتبس من: https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da831203-e1b4-4023-86cf-18f07e1203ff (تم التصفح يوم: 2019/12/08). ص.ص. 1–2.

– العجمي أسماء، (2015). النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر، مقتبس من: http://gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=2066:2015-02-17-08-04-15&catid=151:2011-04-09-07-48-16 (تم التصفح يوم: 2019/12/04)، ص.1.

– الغبرا شفيق، (2016)، بين إيران والخليج البيئة المتحولة، مقتبس من: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/between-iran-and-the-gulf-an-environment-in-transition (تم التصفح يوم: 2019/12/03)، ص.2.

– تحولات إماراتية متسارعة.. وفد عسكري بطهران لتعزيز العلاقات وحماية مياه الخليج، (2019). مركز الجزيرة للدراسات، مقتبس من: https://www.aljazeera.net/news(تم التصفح يوم: 2019/12/08)، ص.ص. 2–7–17.

– الجامعة العربية تدعو لموقف موحد إزاء تدخلات طهران وقرارات.. مرتقبة في قمة تونس، (2019). صحيفة البيان، مقتبس من: https://www.albayan.ae/content-syndication-feed-1.1473918 (تم التصفح يوم: 2019/12/08) ص.1.

– آفاق التصعيد العسكري في منطقة الخليج، (2019). مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، مقتبس من: www.fikercenter.com (تم التصفح يوم: 2019/12/09). ص.1–2.

– سبوتنيك عربي، (2019). قرقاش: طهران تحرج نفسها "باحتلال الجزر الثلاث"، مقتبس من: https://arabic.sputniknews.com/arab_world (تم التصفح يوم: 2019/12/08)، ص.2.

– خارطة توضيحية للجزر الثلاث، مقتبس من:https://sites.google.com/site/schoolehistory/po1 (تم التصفح يوم: 2019/12/06).